### د. توفيق خوجة:

# المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول المجلس يتبنى سبعة وسبعين برنامجاً

## الهدف الأسمى لتقديم الرعاية الصحية هو الحفاظ على المريض سليماً معافى صحياً ونفسياً واجتماعياً

**كتب - نايف عبدالله الحربي**

■ أكد الدكتور توفيق بن أحمد خوجة مدير المكتب التنفيذي لوزراء مجلس التعاون دول الخليج العربي أن المكتب نفذ العديد من البرامج بواقع ١٧ برنامجاً خلال الفترة الماضية.

وقال بعد مرور ٢٩ عاماً على إنشاء المكتب التنفيذي تبنى المكتب التنفيذي العديد من البرامج بلغ مجموعها سبعة وسبعين برنامجاً بعضها انتهى ومعظمها مستمر وتعتبر حصيلة دراسات اللجان الفنية ومجموعات العمل والندوات وحلقات العمل والمؤتمرات العلمية التي نظمها المجلس خلال هذه الفترة ومن أبرز هذه الإنجازات ما يلي:

وأضاف ان أصحاب المعالي وزراء الصحة بدول مجلس التعاون اقرو ولله الحمد النظام الأساسي للمجلس واللوائح الداخلية التنظيمية بما يخص الجوانب المالية والإدارية وذلك خلال مؤتمرهم الرابع والخمسين والذي عُقد في أبوظبي خلال شهر يناير ٢٠٠٣م وذلك بعد ٢٧ عاماً مضت على إنشاء هذا المجلس حيث أصبحت الأنظمة واللوائح التي كان يعمل بها لا تتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة، كما أقر أصحاب المعالي الوزراء الأدلة التنظيمية لبرنامج فحص العمالة الوافدة، ودليل إجراءات الشراء الموحد بما فيها أسس البت والترسية ودليل لوازم تجهيز المستشفيات ودليل التأهيل الطبي، وذلك كأدلة معيارية لضمان جودة الأداء وتوحيد الإجراءات على أسس عالمية معتبرة، إضافة إلى دليل إجراءات التسجيل الدوائي المركزي للمستحضرات الصيدلانية والشركات.

كما قام المكتب التنفيذي مؤخراً بطباعة كتاب يحوي النظام الأساسي لمجلس وزراء الصحة واللوائح الداخلية للمكتب التنفيذي وقد تم توزيعه على أصحاب المعالي وزراء الصحة وأعضاء الهيئة التنفيذية بدول المجلس.

وأشار أنه بناءً على القرار رقم (١١) للمؤتمر الرابع والخمسين والمتضمن الموافقة على انضمام جمهورية اليمن الشقيقة إلى مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد تم مشاركة اليمن في اجتماعات المجلس بدءاً بالمؤتمر الرابع والخمسين للمجلس، كما شاركت جمهورية اليمن في اجتماعات اللجان الفنية، واجتماعات التسجيل المركزي، وقد تم الاحتفال برفع علم جمهورية اليمن على مقر المكتب وذلك في يوم الأحد الموافق ١٦ شعبان ١٤٢٤هـ الموافق ١٢ اكتوبر ٢٠٠٣م.

### سلامة المرضى:

وبين إن الهدف الأسمى لتقديم الرعاية الصحية هو الحفاظ على المريض سليم ومعافى صحياً ونفسياً واجتماعياً.. إلا أن التدخلات الطبية والتي تجمع ما بين العمليات الفنية واستخدام التكنولوجيا الطبية المعقدة والتفاعلات البشرية التي تشكل نظام تقديم الرعاية الصحية يمكن أن تؤدي إلى احتمالات خطر حتمية لوقوع الأحداث السلبية والتي يمكن أن تسبب ضرراً بليغاً.

وقال انه ومن هذا المنطلق فإن السلامة تُعد مبدأ أساسياً في رعاية المرضى وعنصراً حاسماً في إدارة الجودة.. وأقرت منظمة الصحة العالمية مبدأ جودة الرعاية، سلامة المرضى وحثت الدول الأعضاء على إيلاء أقصى اهتمام ممكن لمشكلة سلامة المرضى، وبالنظر في الاهتمام الدولي الواسع النطاق بهذا الموضوع فإنه جار إنشاء تحالف دولي لسلامة المرضى يجمع ما بين البلدان والهيئات المعنية والخبراء المهنيين من أجل تعزيز سلامة المرضى في الدول الأعضاء.

وابان أنه ومن خلال منظومة التعاون البناء ما بين المكتب الإقليمي للصحة العالمية لشرق المتوسط والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون فقد تم عقد لقاء تشاوري بين بلدان الإقليم حول سلامة وأمان المرضى «شارك فيه مجموعة من الخبراء في هذا المجال من دول الإقليم وعدد من المتخصصين بالمكتب الرئيسي للمنظمة في جنيف وعُقد هذا اللقاء في نوفمبر من عام ٢٠٠٤م بدولة الكويت.

ونوه أنه أصبح مبدأ تحقيق جودة الرعاية الصحية مطلباً أساسياً تحرص عليه جميع الدول وتؤكد عليه توجهات منظمة الصحة العالمية، ولقد قطع المكتب التنفيذي شوطاً كبيراً في مجال الجودة الصحية خلال السنوات الأخيرة.. حيث تم وضع أولويات استحداث «برنامج خليجي لضمان الجودة» بتوافق مع المتطلبات والمستجدات والمتغيرات عالمياً وإقليمياً ومحلياً وذلك من خلال الدراسة التقويمية للمكتب والتي أُعدت أول عام ٢٠٠٤م.

وأكد أنه استحدث المكتب التنفيذي لجنة خليجية لضمان الجودة وذلك للعمل على وضع برامج وخطط الجودة النوعية لدى وزارات الصحة بالدول الأعضاء وتحديد الدور الذي تقوم به إدارات ضمان الجودة لدى وزارات الصحة، حيث تم وضع الأهداف المحددة لعمل هذه اللجنة وذلك لرسم السياسات والأنظمة الصحية لدول المجلس الكفيلة بتفعيل برامج الجودة في المرافق الصحية بكافة أنواعها، وتبادل الخبرات والمعارف بين دول المجلس، وإصدار الأدلة والبرامج التدريبية المشتركة وقد تم عقد حلقتي عمل خليجيتين عن هذا الموضوع في كل من مسقط بسلطنة عمان ودولة الكويت نتج عنها العديد من التوصيات أهمها العمل على إنشاء الهيئات والمجالس الوطنية للاعتراف في كل دولة خليجية تمهيداً لتكوين المجلس الخليجي للاعتراف.

ويضيف أنه أصدر المكتب كتابين حول هذا الموضوع الأول تحت عنوان «قاموس جودة الرعاية الصحية.. تفسير المصطلحات» الذي يتضمن سائر المصطلحات العلمية واللغوية ذات العلاقة بالمفاهيم وأُسس وأنظمة وتعريفات جودة الأداء للخدمات والمرافق الصحية، والثاني تحت عنوان «المدخل في ضمان الجودة للرعاية الصحية الأولية».

ويقول ان الهدف الرئيسي للطب المبني على البراهين هو أن تبنى قرارات الرعاية الصحية على أفضل ما يتوفر من البراهين عن فعالية وجدوى كافة التداخلات الطبية الممكنة لايجاد أيسر الوسائل لأعضاء الفريق الطبي لتقديم أفضل مستويات الرعاية بصورة علمية موثقة وبأقل التكاليف الممكنة ولقد تزايد في العالم الغربي استخدامات الطب المبني على البراهين من قبل مقدمي الخدمات الصحية والمستفيدين منها بشكل فاعل ومتبصر في اتخاذ القرارات المتعلقة بصحتهم، كما يتزايد تأثيره على مخططي السياسات الصحية وعلى ما يتخذون من قرارات.

ويستطرد أنه ونظراً لوضع الطب المبني على البراهين ضمن الأولويات الاستراتيجية للمكتب التنفيذي، وإدراكاً لأهمية هذه التطورات الايجابية وضرورة وضع هذه المفاهيم موضع الممارسة الفعلية فلقد تم عرض الموضوع على المؤتمر الخامس والخمسين والسادس والخمسين لمجلس وزراء الصحة وصدر بشأنه العديد من القرارات أهمها الموافقة على اعتماد مركز جامعة الخليج العربي مركزاً رئيسياً مرجعياً كما أكد المجلس على إنشاء مراكز مرجعية طرفية في دول المجلس.

وقال المقصود بالنظام الصحي هو مجموع المنظمات والمؤسسات والموارد المكرسة للتداخلات الصحية، وإذا كان تحسين الصحة هو الغرض الرئيسي لأي نظام صحي فإنه ليس بالغرض الوحيد، كما أن الغرض ينقسم إلى شقين: بلوغ أفضل مستوى صحي «الجودة»، والحد قدر الإمكان من الفوارق القائمة بين الأفراد والجماعات في تيسير حصولهم على الرعاية الصحية.

ولقد كان للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة نشاط متميز ولله الحمد في هذا الموضوع وخصوصاً في إطار التعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط حيث قام المكتب بتفعيل الحلقة البلدانية لبيانات السياسة الصحية التي عقدت باليونان وشارك فيها نحو ٢٠ مندوباً من دول مجلس التعاون ودارت محاورها حول بحث الأمراض وتكاليف المدخلات الصحية ومردودية هذه التكاليف والصحة والفقر وتحليل معطيات استخدامها، وتقييم أداء النظم الصحية.

وبين ان نظم المكتب التنفيذي حلقة العمل الخليجية في مسقط بسلطنة عمان خلال عام ٢٠٠٣م بحضور ٢٤ مندوباً من دول المجلس وتناولت برامج قياس بحث الأمراض وتحليل النظم عن طريقة المحاضرات مع التركيز على التدريب العملي حيث شارك فيها خبراء من المركز الرئيسي للمنظمة في جنيف ومن المكتب الإقليمي بالقاهرة.

وقال عقدت حلقة عمل إقليمية حول تطوير النظم الصحية في دول مجلس التعاون والتي تمثلت اهدافها في تقوية نظم المعلومات مع التركيز على اللامركزية ووضع آليات وطنية لرصد وتقييم المؤشرات الصحية المتعلقة بالصحة بما فيها الأهداف الانمائية للالفية (MDGs) وذلك بحضور مندوبين من كل دولة إضافة إلى خبراء المكتب الإقليمي للمنظمة، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما تم عقد الاجتماع الأول للجنة الخليجية لتطوير النظم الصحية بالرياض خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٤م حيث تم الاتفاق على إعداد إطار عمل اللجنة وتحديد مهامها وأهدافها والخطة المستقبلية لعملها.

وأضاف ان الوضع الصحي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحمد الله وتوفيقه إلى مستوى متقدم بين دول العالم - يشهد له الجميع في معظم المحافل الصحية الدولية - نتيجة الدعم المتواصل من لدن ولاة الأمر - حفظهم الله - والجهود المتفانية والدؤوبة للقائمين والعاملين بوزارات الصحة، ويتطلب الأمر توثيق هذه المكانة الحقيقية بمختلف تقارير منظمة الصحة العالمية.

وقال أقرت منظمة الصحة العالمية منذ أغسطس ٢٠٠١م «المسح الصحي العالمي» بغرض تطوير نظم المعلومات الصحية والمؤشرات الصحية واستحداث أدوات إحصائية فعالة وذات كفاءة في قياس النظم الصحية والمؤشرات الصحية واستحداث أدوات إحصائية فعالة وذات كفاءة في قياس النظم الصحية والوطنية عموماً.. وأنظمة المعلومات الصحية الوطنية.

## إحساس عظيم بالمسؤولية

■ إن السمو والرفعة والمجد المعنوي منها والحسي والتوسع الذي طرأ على مختلف المرافق بمملكتنا الحبيبة مهما كانت امكاناتها سواء شحيحة أو غنية يرجع بعد توفيق الله سبحانه وتعالى إلى تلاحم وترابط العاملين به ولدعم المسؤولين بدأ بحكومتنا الرشيدة وفقها الله وسدد خطاها مرورا بالتنفيذيين في مختلف الوزارات والمرافق الحكومية العامة.

وليس هذا بالطبع نابعاً من فراغ لا.. بل نتيجة لاحساسهم جميعا بالمسؤولية التي تلزمهم بالحفاظ على مقدرات ومكتسبات الأمة والوطن أولا ومن ثم العمل الجاد من أجل تقديم الخدمات الضرورية للمواطن السعودي..

ومن واقع ذلك يجب على كل واحد منا ان يحافظ على المرفق الذي يعمل فيه، وان يعتبره في المقام الأول بيته وملاذه الآمن له وان يغرس ذلك من بعده للأجيال القادمة، وفي هذا الاطار يجب ان تتكامل الجهود الرسمية والشعبية من أجل المصلحة العامة التي تحتم وجود لقاءات مباشرة بصفة دورية بين الأجهزة المختصة والمواطنين وأن يكون من ضمنها مثلا تلك الزيارات التي يقوم بها اصحاب السمو الملكي الأمراء والمعالي الوزراء ليرى المسؤول بنفسه مدى الحاجة الى الاصلاح والبناء وزيادة المشاريع الخدمية.

بقلم: نايف عبدالله الحربي

وأقرب الشواهد ما تعيشه اليوم مدينة الملك فهد الطبية من زيارة ميمونة يقوم بها سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني ورعايته لمشروع الافتتاح ومن ثم تفقده لأقسام المدينة المختلفة في اطار الوقوف على حجم العمل المنجز واتمام النواقص في حال وجودها.

فمثل هذه الزيارات التي تأتي لافتتاح المشاريع ومناقشة الاحتياجات الحالية والمستقبلية تشكل نموذجا فريدا من الرعاية والاهتمام بكل ابناء الوطن فمن المؤكد ان العاملين بالمدينة سيشعرون بالفخر والاعزاز الكبيرين بوجود سموه في اوساطهم اليوم فهنيئا للجميع بهذه الزيارة وهذا الاهتمام المتعاظم الذي دأبت عليه حكومتنا الرشيدة منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز رحمه الله.

يتشرف معالي وزراء الصحة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ومدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة برفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى
مقام خادم الحرمين الشريفين
الملك **فهد بن عبدالعزيز آل سعود** حفظه الله
وإلى صاحب السمو الملكي
الأمير **عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود**
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني
وإلى صاحب السمو الملكي
الأمير **سلطان بن عبدالعزيز آل سعود**
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام
وإلى صاحب السمو الملكي
الأمير **سلمان بن عبدالعزيز آل سعود**
أمير منطقة الرياض
وإلى معالي وزير الصحة
الدكتور **حمد بن عبدالله المانع**
بمناسبة افتتاح مدينة الملك فهد الطبية
داعين الله عز وجل أن يساهم هذا الصرح الطبي الكبير في دعم الخدمات الصحية بالمملكة العربية السعودية
ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية